The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 11,N.2, P P. 1-20
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١١، العدد٢، ٢٠١٩ ص ص ١-٢٠

* Analysis of the effect of exchange rate changes on the total supply of the mining sectors in the Iraqi economy for the period 1990-2015

* تحليل تأثير تغيرات أسعار الصرف في العرض الكلي لقطاع التعدين في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥

أ.م.د عبد الخالق دبي الجبوري **أ.م.د مهدي خليل شديد * غفران عماد كاظم

Abstract The Iraqi economy for the period (1990-2015) underwent various stages of economic and political fluctuations, directly or indirectly contributed to the effect of exchange rates on directing economic activity in Iraq through various policies including monetary policy that targeted inflation through exchange to provide a suitable environment for growth and development , The study showed the clarification of the long-term relationship of the mining sector and the independent variables. This is because the effect of fiscal policy is greater than monetary policy.

المستخلص مر الاقتصاد العراقي بمراحل مختلفة من التقلبات الاقتصادية والسياسية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)، ساهمت بشكل مباشر او غير مباشر في تأثير فاعلية اسعار الصرف في توجيه النشاط الاقتصادي في العراق من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها السياسة النقدية التي استهدفت التضخم عبر الصرف لتوفير بيئة ملائمه للنمو والتنمية ، حاول البحث فحص العلاقة طويلة الاجل لقطاع التعدين والمتغيرات المستقلة واتضح عدم معنوية المتغيرات المستقلة ،وبالتالي عدم تأثيرها على اتجاهات العرض الكلي للقطاع أعلاه في الامد الطويل ،والسبب في ذلك يرجع الى تخلف الانتاج والانتاجية وتعمق الاختلالات الهيكلية طويلة الاجل في الاقتصاد العراقي و تأثر العرض الكلي بطبيعة الظروف والسياسات السائدة حالت دون تحقيق التأثير المطلوب مع تأثير اضعف لسعر الصرف .

(*) بحث مستل

(**) جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد

(***) طالبة ماجستير – جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة تميز الاقتصاد العراقي بعدم انتظام أداءه للمدة من ١٩٩٠-٢٠١٥ وتعمق حجم الاختلالات الهيكلية فضلا عن طبيعة الصدمات النقدية والمالية والسياسية للمدة أعلاه، مما اثر سلبا على فاعلية وتأثير سعر الصرف في توجيه النشاط الاقتصادي، وكان نتيجة ذلك وجود هوة عميقة بين سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي اتجاه الدولار الامريكي وسعر الصرف الموازي مما قاد بالنتيجة الى إيجاد سوقين للصرف الأجنبي وتعددية أسعار الصرف على مستوى الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي وعلى مستوى القطاعات المختلفة وبالتالي عدم قدرته في توجيه النشاط الاقتصادي لقطاع التعدين للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢.

في عام ٢٠٠٣ احتلت الولايات المتحدة الامريكية العراق ، ليدخل في نفق التقلبات الاقتصادية والسياسية مرة أخرى مع تغير الفلسفة الاقتصادية والسياسية في إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة ووفق ما نص عليه دستور العراق لعام ٢٠٠٥ ، فكانت النتيجة هي إتباع نظام للصرف مدار من قبل البنك المركزي عن طريق الاحتياطات النقدية الأجنبية عبر مزاد العملة مع توقف شبه تام لفعاليات القطاع أعلاه بسبب الاستيراد العشوائي الذي حل محل المنتجات المحلية التي هي أصلا ذات عرض منخفض وساعد في ذلك ارتفاع سعر الصرف للدينار العراقي مما قاد إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع المنتجة محليا وبالتالي زيادة الطلب الكلي مع محدودية العرض الكلي على منتجات ها القطاع.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في فهم الادوار المختلفة لسعر الصرف في توجيه النشاط الاقتصادي لقطاع التعدين وبالتالي بحث امكانية زيادة المساهمة النسبية للقطاع اعلاه من خلال زيادة القدرة التنافسية له عبر الصرف والسياسات الاخرى .

هدف البحث

يهدف البحث الى ما يأتي :

١- تحليل تأثير تغير معدلات الصرف في اتجاهات العرض الكلي لقطاع التعدين .

٢- التوصل الى استنتاجات منطقية وعملية بشان العلاقة طويلة الاجل بين تغيرات الصرف والنشاط الاقتصادي في قطاع التعدين .

٣- قياس وتحليل العلاقة بين تغيرات الصرف والمساهمات النسبية لقطاع التعدين في العرض الكلي للاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث

ان عدم فاعلية الصرف في توجيه الناتج المحلي لقطاع التعدين في العراق حالت دون تحقيق زيادة في تنافسية الاقتصاد العراقي وضعف النمو والتنمية.

فرضية البحث

انطلق البحث من فرضية مفادها ،ان التغيرات في اسعار الصرف محدودة التأثير في قطاع التعدين للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٥.

منهجية البحث

اعتمد البحث الأسلوبين الاستقرائي والاستنباطي فضلا عن الأسلوب الكمي لإثبات الفرضية .

حدود البحث

-الحدود المكانية : يشمل البحث الاقتصاد العراقي باعتبار ان الظاهرة المدروسة هي ظاهرة اقتصادية كلية .

-الحدود الزمانية: شمل البحث المدة (١٩٩٠ – ٢٠١٥) بوصفها سلسلة زمنية تغطي ٢٦ مشاهدة وهي مدة قياسية لأغراض البحث و التحليل .

هيكلية البحث

لغرض التوصل إلى أهداف البحث ،تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تضمن الأول الإطار النظري لسعرالصرف من حيث المفهوم والأهمية والثاني تحليل تأثير تغيرات أسعار الصرف في قطاع التعدين للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٥ والثالث قياس تأثير تغيرات أسعار الصرف في قطاع التعدين للمدة (1990-٢٠١٥) .

١.المبحث الأول :الإطار النظري لسعر الصرف –المفهوم –الأهمية

١.١مفهوم سعر الصرف Concept of Exchange Rate

التغيرات قصيرة الأجل وطويلة الاجل في سعر الصرف تعبر عن تكهنات مختلفة لحركات رؤوس الأموال المضاربة والتي يمكن أن تكون بدورها ناجمة عن توقعات متشائمة او متفائلة تعتمد بدورها على التوقعات في الاتجاهات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية .وعليه فأسواق سعر الصرف الأجنبي تحتل أهمية خاصة في التغذية العكسية بين الأسواق الحقيقية والأسواق النقدية مما يؤثر على اتجاهات الاقتصاد القومي ككل .

يعرف سعر الصرف بانه سعر عملة بعملة اخرى او هو نسبة مبادلة عملتين ،فاحد العملتين تعد سلعة والعملة الاخرى تعد ثمنها .كما انه يمثل المعدل العام الذي يتم على اساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات العالم الخارجي[١].ويعرف على انه سعر الوحدة من النقد الاجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية[٢] .ويمثل المعدل الذي يمكن فيه تداول سعر الصرف في سوق يسمى سوق

[١] لحو موسى بوخاري ،سياسة سعر الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ،بيروت ،مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع ،ط١ ،٢٠١٠ ،ص ١١٩ .

[٢] توفيق عبد الرحيم يوسف، الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الاجنبية ،عمان ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،ط١، ٢٠١٠ ،ص ٦٣.

الصرف[٣] . سعر الصرف يمثل عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمن لوحدة واحدة من العملة الاجنبية او انه عدد وحدات العملة الاجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة المحلية.[٤]

ومما تقدم يمكن فهم سعر الصرف على انه حلقة الوصل بين الاقتصادات المحلية والاقتصادات الاجنبية ووسيلة لربط التجارة الداخلية بالتجارة الخارجية وأداة للمحافظة أو زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية كما يمثل عاملا مؤثرا في اتجاهات السياسة الاقتصادية على المستوى الدولي والمحلي على الأقل في الأجلين المتوسط والقصير.

١.٢ أهمية سعر الصرف Importance of Exchange Rate

تتضمن العلاقات الدولية نوعين من التدفقات ، الأولى تتمثل في السلع والخدمات عند انتقالها من دولة الى اخرى من جانب المصدرين ،والثانية تتمثل في قيمة هذه السلع من قبل المستوردين .وهذه العلاقات تتضمن جملة المبادلات السلعية والخدمية وحركات رأس المال والعمل وعوامل الإنتاج الأخرى وتتم جميعها بين دول مختلفة ، واذا كان التبادل في العالم لا يتم بعملة واحدة فلكل دولة عملتها ونظامها النقدي. لذا فان التعامل مع الدول الأخرى يتطلب تحويل عملة الدولة إلى عملة الدول الأخرى التي تتبادل معها او تحويل عملة دولة الى عملة دولية لغرض إتمام الصفقات التجارية [٥] .مما يعني ضمنا الحاجة الى وسيط اخر لإتمام عملية المبادلة .

لا يتوقف دور العملة الأجنبية في تمويل الاستيرادات فقط وتحديد المعروض النقدي منها بهدف الموائمة مع الطلب النقدي عليها ، بل يتعدى الامر ذلك كله الى المساهمة في خلق النقود الوطنية وتحديد كمياتها وبالتالي دورها الاقتصادي والاجتماعي وتحديد الكلف الحقيقية والاسعار النسبية مما يقود بالنتيجة الى تحديد الاتجاهات العامة للاستثمار والنمو(كما هو الحال في العراق حاليا) .

تستخدم اسعار الصرف كوسيط لتحويل أسعار السلع والخدمات المختلفة المقدرة بوحدات من عملة معينة الى أسعار معبر عنها بوحدات عملة أخرى ويمكن مقارنة اسعار نفس السلعة بالأسواق الاخرى واتخاذ القرار في تحقيق الطلب واختيار البديل الأفضل بين البدائل المتاحة [٦] . كما تساهم في تطوير بعض القطاعات الاقتصادية للدولة من خلال منحها أسعار صرف ملائمة عند الاستيراد او التصدير ،عند انخفاض سعر صرف العملة القيادية فان الدولة الشريك لصاحبة تلك العملة سوف تستفيد ،وفي حالة ارتفاع سعر صرف العملة القيادية فان الدولة الشريك سوف تدفع المزيد من هذه العملة ثمنا لاستيراداتها[٧] ، كما تشكل أسعار الصرف مصدرا مهما لعرض وطلب العملات الأجنبية وادوات مهمة لحركات رأس المال قصير الأجل

---

[3] Campbell R.McConnell, Stanley L.Brue ,Macroeconomics,, McGraw-Hill higher Education,6edition ,2005,P460 .

[٤] د. سامي عفيفي حاتم ،الاقتصاد الدولي ،الدار المصرية اللبنانية،ط٤ ،١٩٩٥، ص١٣١.

[٥] طارق فاروق الحصري .الاقتصاد الدولي ،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،مصر ،ط١، ٢٠١٠ ،ص ٨٩.

[٦] ايمان عطية ناصف ،مبادئ الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨ ،ص٢٨٣.

[٧] د. عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط١ ،٢٠١٢،ص٢٧٣ .

وطويل الأجل واستيراد وتصدير الذهب [٨] .لدعم الاحتياطات النقدية وتحسين قيمة العملة الوطنية ودعم استقرارها .

٢ .المبحث الثاني : تحليل تأثير تغيرات اسعار الصرف في المساهمة النسبية لقطاع التعدين

عانى الاقتصاد العراقي من العقوبات الاقتصادية الشاملة منذ تسعينيات القرن الماضي حتى عام ٢٠٠٣ ،اذ تعرض سوق الصرف الاجنبي خلال هذه المدة الى تقلبات حادة في سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى وخاصة الدولار الامريكي ، فقد كانت هناك العديد من اسعار الصرف من قبل أجهزة الدولة ووزارة المالية والمصارف، فقد برز السوق الموازي الذي احتل مكانا مهما في الاقتصاد داخليا وخارجيا . وبعد مباشرة العراق بتنفيذ مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة عاد العراق الى التعامل بسعر الصرف الرسمي في العديد من مرافق الدولة المستفيدة من مذكرة التفاهم[٩].

٢.١ تحليل تأثير تغيرات اسعار الصرف في قطاع التعدين للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢

شهد سعر صرف الدينار العراقي تطورات كبيرة لاسيما في مدة التسعينيات ناتجة عن الظروف الاقتصادية والسياسة التي مر بها ، فقد كان ثابتا لمدة طويلة مما أدى الى استنزاف كميات كبيرة من احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي. ومع محاولة السلطة النقدية المحافظة على سعر صرف ثابت ، فقد ادت تلك المحاولة الى ظهور السوق الموازية للصرف التي قادت بالنهاية الى تعددية اسعار الصرف وتدهور قيمة الدينار العراقي وظهور الدولرة Dollarization.

وبمتابعة جدول (١) نجد بان العراق خلال المدة ١٩٩٠- ٢٠٠٢ اتبع نظام الصرف الثابت، اذ كان سعر الصرف الرسمي لعام ١٩٩٠هو ٠.٣١٠٨ دينار/ دولار وبمعدل للتغير السنوي والمركب لم يتغير طول هذه المدة ،في حين ان السعر الموازي لنفس العام كان ٤دينار/ دولار واستمر بالنمو حتى عام ٢٠٠٢ ،ففي عام ١٩٩١ انخفض الى ١٠دينار لكل دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ ١٥٠% ، اذ شهد خلال هذه المدة تدهورا كبيرا وظهور فجوة كبيرة بين السعر الرسمي والسعر الموازي يعود سببها إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي خلفتها العقوبات الاقتصادية وطبيعة الضغوط الدولية التي فرضت على العراق ،فضلا عن طبيعة التوقعات التشاؤمية خلال تلك المدة[١٠].

وبمتابعة جدول (١) نجد ان نسبة مساهمة قطاع التعدين كانت 2.59٪ لعام ١٩٩١ والذي امتلك اكبر حصة في نسبة المساهمة في العرض الكلي للاقتصاد العراقي، ان انخفاض نسب قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي يعود سببه إلى العقوبات الاقتصادية وما ترتب عليها من تراجع

---

[8]-Delbert A. Snider "Introduction to International Economics" 4th Edition, U.S.A., 1967, P291

[٩] وليد عبد عبد النبي، دراسة بعنوان مزاد العملة ودوره في استقرار سعر الصرف العراقي ، مجلة البنك المركزي العراقي ،ص٤.

[١٠] شيماء رشيد محسن العايدي ،تقييم سعر الصرف في العراق للمدة ١٩٥١-٢٠٠٠، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد،٢٠٠٥، ص١٠٧.

في صادرات العراق النفطية وغير النفطية ، على ان ثبات سعر الصرف خلال نفس المدة أدى الى ضعف تنافسية هذا القطاع وعدم قدرته على زيادة إنتاجيته مما ادى إلى تدهوره فضلا عن أن معظم النشاط الاقتصادي ضل أسير القطاع العام ، وخلال مدة العقوبات التي انخفضت فيها موارد النقد الأجنبي بشكل كبير مما قاد بالنهاية إلى تدهور الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي ككل وبالتالي تعمق الاختلالات الهيكلية فيه.

بلغ معدل التغير السنوي لقطاع التعدين ٣٥ %- لعام ١٩٩١،.نتيجة استمرار نتائج الحرب العراقية –الايرانية وبداية تطبيق العقوبات الاقتصادية واستنزاف الموارد الاقتصادية النادرة في خدمة المجهود الحربي فضلا عن تأثير العقوبات الاقتصادية التي فرضت بعد دخول العراق للكويت وعدم امكانية تصدير النفط بهدف الاستمرار في النمو والتنمية .وبالمقابل فان سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي بقي ثابتا للمدة ١٩٩٠-١٩٩٦ متأثرا بفلسفة الدولة الاقتصادية والسياسية في ادارة الاقتصاد القومي وعدم قدرة السياسة النقدية على تبني اجراءات نقدية او غير نقدية لتصحيح مسار العرض الكلي .

الانخفاضات في سعر الصرف لما قبل العام ١٩٩٦ لم تؤثر على مساهمات القطاعات الرئيسية اذ بقيت متأرجحة في مساهماتها النسبية ومعدلات التغير السنوية للمدة ١٩٩٠- ١٩٩٦نسبيا ، اذ بلغت نسبة مساهمة قطاع التعدين ٢٢.٤١%،لعام ١٩٩٦ من الناتج المحلي الاجمالي وكان معدل التغير السنوي للعام نفسه (٢%) للقطاع أعلاه ، بعد عام ١٩٩٦ ارتفعت قيمة الدينار العراقي بسبب تطبيق مذكرة التفاهم ، هذا الارتفاع لم يكن لصالح اي من القطاعات الاقتصادية اذ بدأت بالانخفاض جميعا وبصورة واضحة فبلغت نسبة قطاع التعدين ١٦%، واستمرت تلك المساهمة بالتأرجح بين الزيادة والانخفاض في تكوين الناتج حتى عام ٢٠٠٠ [١١]. طوال هذه المدة اخذت المساهمات النسبية للقطاع اعلاه بالانخفاض على الرغم من تقلبات سعر الصرف الموازي وان كانت بسيطة حتى عام ٢٠٠٢ ، فخلال هذه المدة شهدت ارتفاع في الصادرات العراقية ومع هذا لم يكن هناك تنسيق بين السياسات الاقتصادية وغياب التعقيم مما زاد الامور سوءا اتجاه الاسعار الموازية وهذا الامر انعكس على القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها التعدين والصناعة وغيرها .وبلغ معدل النمو المركب(٠.٧٩ %-، ٧.١٩%) للمدة ١٩٩٠-١٩٩٥ للسعر الرسمي والموازي على التوالي ، اما مساهمة قطاع التعدين فكانت بمعدل نمو مركب 12% للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٢.

جدول (١)

سعر الصرف الرسمي والموازي ومعدلات التغير السنوية* والمساهمة النسبية لقطاع التعدين في العرض الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢

(نسبة مئوية)

[١١] البنك المركزي العراقي ،تقرير عام ٢٠٠٣،ص ١٢.

السنة	سعر الصرف الرسمي دينار / دولار	سعر الصرف الموازي دينار / دولار	معدل التغير السنوي لسعر الصرف الرسمي %	معدل التغير لسنوي لسعر الصرف الموازي %	مساهمة قطاع التعدين	معدلات التغير السنوي قطاع التعدين
1990	0.3108	4			26.55	
1991	0.3108	10	0	150	22.59	-35.42
1992	0.3108	21	0	110	22.70	172.49
1993	0.3108	74	0	252.38	22.72	179.59
1994	0.3108	458	0	518.91	22.49	410.51
1995	0.3108	1674	0	265.50	21.19	280.38
1996	0.3108	1170	0	-30.107	22.41	2.69
1997	0.3108	1471	0	25.726	16.12	66.93
1998	0.3108	1620	0	10.12916	18.48	30.10
1999	0.3108	1975	0	21.913	14.95	62.87
2000	0.3108	1930	0	-2.278	13.11	27.71
2001	0.3108	1929	0	-0.051	17.75	11.43
2002	0.3108	1957	0	1.4515	71.00	297.12
معدل النمو المركب ١٩٩٠-١٩٩٥			-0.97	7.19		8.89
معدل النمو المركب ١٩٩٦-٢٠٠٢			-1.00	6.57		11.88

المصدر: البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية، ٢٠٠٣ عدد خاص.

- استخراج معدلات التغير السنوية للمتغيرات الاقتصادية من القيم الاصلية لها في الملحق ١.
- تم احساب معدل التغير (النمو) السنوي على وفق الصيغة الآتية ولكافة الجداول:
- $R=(Yt-Y0)/Y0*100$
- تم احتساب معدل النمو المركب الصيغة الاسية $Y_t=A.e^{rtt}$
- الصيغة الخطية $\ln(Y_t)=\ln(A)+rtlne$

اذ ان :Yt سنة المقارنة، A:سنة اساس ،e= ٢.٧٤ ، t: المدة الزمنية، r:معدل النمو

- تم احتساب نسبة المساهمة بالمعادلة التالية :
- نسب المساهمة = مساهمة القطاع الاقتصادي / الناتج المحلي الاجمالي * ١٠٠

ومن الشكل التالي يمكن ان نستنتج ان المساهمات النسبية لقطاع التعدين المكونة للناتج تتبع اسعار الصرف الرسمية وليس اسعار الصرف الموازية ، وكان هذا منطقي جدا، لان معظم النشاط الاقتصادي يتم داخل القطاع العام وهذا الاخير يتعامل مع سعر الصرف الرسمي وليس الموازي علما ان هناك تحديدات ادارية وقانونية على التعامل بالسوق الموازية مما ادى الى عدم فاعليتها في تمويل المساهمات النسبية للقطاعات المختلفة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (العرض الكلي).

شكل (١)

معدلات التغير السنوية لسعر الصرف الرسمي والموازي ونسبة مساهمة قطاع التعدين للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢.

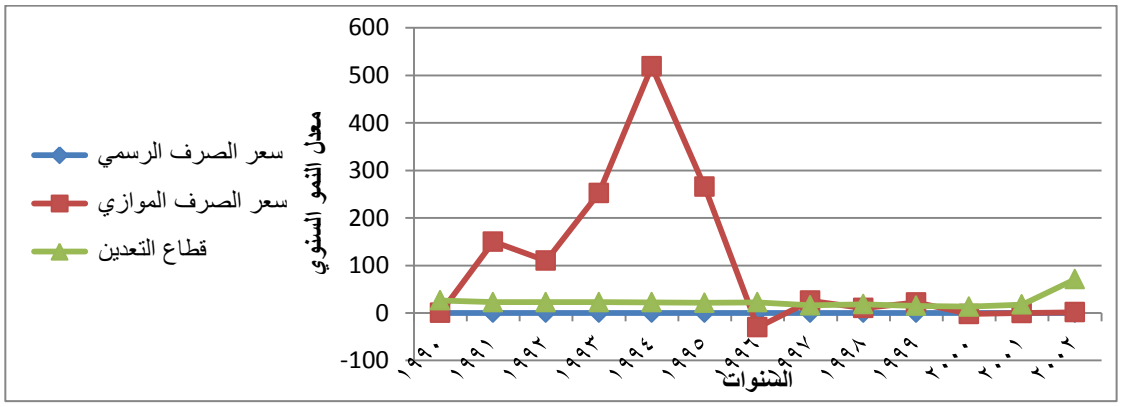

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (١)

٢.٢ تحليل تأثير تغيرات اسعار الصرف في قطاع التعدين للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥

بعد أحداث ٢٠٠٣ وصدور قانون استقلال البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ دعت الحاجة الى اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من اجل بناء مرتكزات قوية داخل الاقتصاد الوطني في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق ، أقام البنك المركزي مزاد العملة في أواخر عام ٢٠٠٣ ليعلن انتهاء تطبيق أسعار الصرف الثابتة المتعددة في العراق وما نتج عنها من اختلالات هيكلية عميقة واعتماد سعر الصرف المعوم المدار المعلن الذي يتحدد وفق آلية العرض والطلب و تحت رقابة وإشراف البنك المركزي للأهمية التي يحظى بها سعر الصرف في الاقتصاد العراقي[١٢].

لقد كان سعر الصرف هدف السياسة النقدية بوصفه أداة للتحكم بالتضخم الناشئ بسبب تطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل خارجي وطبع العملة بدون قيد او شرط واسباب اخرى . دعت الحاجة البنك المركزي إلى إنشاء مزاد العملة* لتحسين قيمة الدينار العراقي[١٣] . وبمتابعة جدول(٢) نجد ان المدة ٢٠٠٣- ٢٠٠٨ شهدت ارتفاعا في قيمة الدينار العراقي وتقارب كل من سعر الصرف الرسمي والموازي ، اذا بلغ سعر الصرف الرسمي ١١٩٣ دينار / الدولار عام٢٠٠٨ وبمعدل نمو

[١٢] محمود محمد داغر_ حسين عطوان مهوس ،دراسة بعنوان سعر الصرف العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٢.ص٧

[١٣] محمود محمد محمود داغر –حسين عطوان مهوس ،المصدر نفسه ،ص ١٠.

بلغ ٤ %-،والسعر الرسمي لنفس العام بلغ ١٢٠٣ دينار / الدولار بمعدل نمو بلغ ٥%- ،هذا الارتفاع في قيمة الدينار العراقي اثر على القطاعات الاقتصادية اذا نلاحظ الارتفاع التدريجي لبعض مساهمات القطاعات الاقتصادية بمستويات متباينة في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت المساهمة النسبية لقطاع التعدين للعام نفسه ٥٥.٧٤ %،قطاع ،وبمعدلات تغير سنوية بلغ ٤٧ % . ويمكن تفسير التحسن التدريجي في سعر الصرف مقابل ارتفاع المساهمات النسبية لبعض القطاعات الاقتصادية ، إلى انخفاض أسعار المستوردات من المواد الأولية اللازمة للإنتاج وبالتالي توسيع الطلب الكلي والعرض الكلي وفتح مجالات للعمل جديدة تتعلق بخدمات الانترنيت والسياحة والتامين وورش صيانة وبيع اجهزة النقال فضلا عن عوامل أخرى .

ان التحسن التدريجي في قيمة الدينار العراقي خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠١٥ رافقها معدلات تغير سنوية سالبة لمعظم سنوات المدة أعلاه في سعر الصرف الموازي ورافق هذه المدة تأرجح في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية بين الزيادة والانخفاض. اما عام ٢٠١٠ و٢٠١١ بقي سعر الصرف الرسمي الثابت في حين شهد سعر الصرف الموازي انخفاضا وبمعدلات نمو موجبه.[١٤] اما عام ٢٠١٥ فقد انخفض سعر الصرف الرسمي والموازي ليبلغا (١١٩٠ ،١٢٤٧) وبمعدل تغير سنوي وصل إلى ٢% ، اما بالنسبة للقطاعات الاقتصادية فقد أخذت بالانخفاض التدريجي طول هذه المدة اذ بلغت المساهمة النسبية ٥٦.٠٣% لقطاعات التعدين وبمعدل تغير سنوي ٣%-. وهذه السالبية أشرت بوضوح دخول العراق نفق الحرب على الإرهاب وتراجع العوائد النفطية بسبب انخفاض أسعاره.

جدول (٢)

سعر الصرف الرسمي والموازي ومعدلات التغير السنوية للقطاع التعدين للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥

(نسبة مئوية)

السنة	سعر الصرف الرسمي دينار/ دولار	سعر الصرف الموازي دينار/ دولار	معدلات التغير السنوي لسعر الصرف الرسمي	معدلات التغير السنوي لسعر الصرف الموازي	مساهمة قطاع التعدين	معدلات التغير السنوي قطاع التعدين
2003	1836	1936	590633.59	-1.073	68.86	-30.06

[١٤] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢، ص١٨.

51.46	57.96	-24.948	-20.86	1453	1453	2004
37.83	57.84	1.307	1.1019	1472	1469	2005
24.69	55.48	0.2038	-0.136	1475	1467	2006
11.77	53.18	-14.101	-14.451	1267	1255	2007
47.65	55.74	-5.051	-4.940	1203	1193	2008
-35.37	43.09	-1.749	-1.927	1182	1170	2009
30.07	45.40	0.2538	0	1185	1170	2010
57.67	53.38	0.928	0	1196	1170	2011
9.66	50.04	3.093	-0.341	1233	1166	2012
-0.36	46.33	-0.081	0	1232	1166	2013
-3.70	45.82	-1.461	0	1214	1166	2014
-3.84	56.03	2.7182	2.0584	1247	1190	2015
15.48		5.83	5.83	معدل النمو المركب ٢٠٠٣-٢٠٠٨		
16.03		6.12	6.07	معدل النمو المركب ٢٠٠٩-٢٠١٥		

المصدر : البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية

- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية للسنوات، ٢٠٠٤,٢٠٠٥,٢٠٠٦,٢٠٠٧.٢٠٠٨,٢٠٠٩,٢٠١٠,٢٠١١,٢٠١٢,٢٠١٣,٢٠١٤,٢٠١٥

من الشكل التالي ، يمكن ان نستنتج تحرير سعر الصرف الرسمي واقترابه بشكل كبير وواضح من سعر الصرف الموازي بهدف رفع قيمة الدينار العراقي ، وهذا بدوره لم يؤثر على قطاع التعدين إذ بقيت نسب مساهماته تأخذ بالتأرجح بالانخفاض والارتفاع بمستويات متباينة وهذا يعود الى تمعق حجم الاختلالات الهيكلية وضعف مرونة العرض الكلي وانخفاض الإنتاجية وعدم وجود سلع غير نفطية معدة للتصدير فضلا عن الوضع الأمني غير المستقر واعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية في تمويل الموازنة العامة وبالتالي إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى .

شكل (٢)

معدلات التغير السنوية لسعر الصرف الرسمي والموازي ونسبة مساهمة قطاع التعدين في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ ـ٢٠١٥

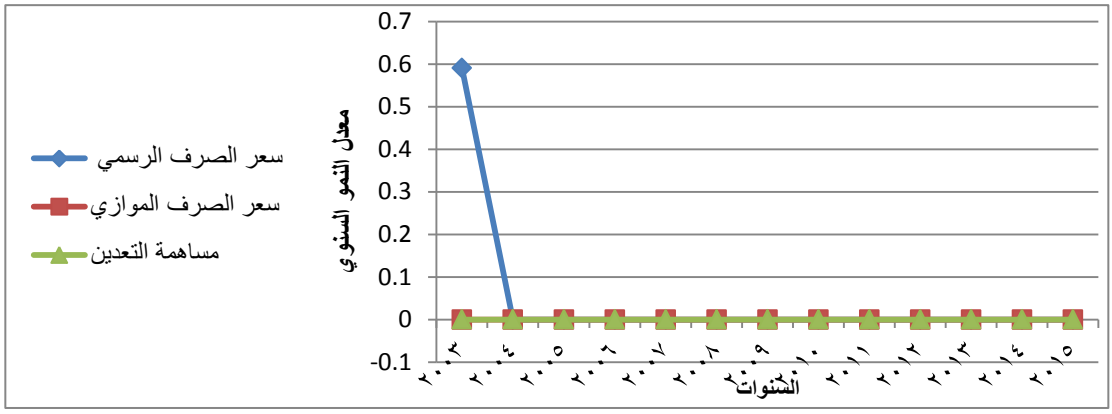

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

.المبحث الثالث :الثالث: قياس تأثير تغيرات أسعار الصرف في قطاعي التعدين والصناعة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

٣.١ توصيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

يعد نموذج (ARDL) احد الأساليب الديناميكية للتكامل المشترك ، اذا ان اهم ما يميز هذا النموذج ان لا تكون المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة من نفس الرتبة ،و يمكن استعماله عندما تكون المتغيرات متكاملة عند I(0) او I(1) او مزيج من كليهما[١٥]. كما يقدم هذا الاختبار تحليل اقتصادي للأجل القصير والطويل وفق نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) ووجود علاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود (Bound Test). [١٦]عن طريق مقارنة قيمةاختبارF-Statمع القيم الجدولية ، فاذا كانت قيمةF Stat المحتسبة اكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة فهنا يتم رفض فرضية العدم (H0: b=0) وقبول الفرضية البديلة (H1: b≠0) اي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ، أما إذا كانت القيمة المحتسبة تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة، أما اذا كانت أقل من الحد الادنى فهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل.

وهنا سنحدد متغيرات الانموذج اعتمادا الى المعلومات المتوفرة عن الحالة المدروسة ، كما موضح في المعادلات التالية :

١- معادلة العرض الكلي

- $MS= \beta_0+\beta_1 ER+\beta_2 IR+\beta_3 M_1+\beta_4 IN$

[15]BirendraBahadurBudha , Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working Paper, NRB/WP/12,2012, p3.

[١٦]علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان،تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء(ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد ٩، العدد ٣٤، ٢٠١٣، ص١٨٦.

ويمكن توضيح المتغيرات الداخلة في النموذج في الجدول الاتي :

المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير
قطاع التعدين	MS	تابع
سعر الصرف	ER	مستقل
معدل الفائدة	IR	مستقل
عرض النقد	M1	مستقل
التضخم	IN	مستقل

وقد اضيفت بعض المتغيرات المستقلة الى جانب سعر الصرف (معدل الفائدة ،عرض النقد ،التضخم) الى النموذج من اجل معرفة التغيرات الى تطرا على العرض الكلي لقطاع التعدين .

اختبار استقراريه السلاسل الزمنية Stability Testing of Time Series

جدول(٣)

استقرارية المتغيرات المدروسة

المتغير	القيمة الاحصائية	القيم الحرجة	نوع الاستقرارية	مستوى المعنوية
ER	-٥.٨٤٠٧٥٤	-2.64853 -1.955681 -1.608793	الفرق الاول	%١
IR	-٣.٤٧٧٨١٥	-3.737853 -2.991878 -2.635542	عند مستواه	%٥
M1	3.472860	-2.674290 -1.957204 -1.608175	عند مستواه	%١

IN	-٥.٢٣٨٤٨٠	-2.669359 -١.٩٥٦٤٠٤ -١.٦٠٨٤٩٥	الفرق الاول	%١
MS	-٤.٧٤٤٣٦٨	-٢.٦٦٤٨٦٨ -١.٩٥٥٦٨١ -١.٦٠٨٧٩٣	الفرق الاول	%١

- المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج**Eviews.10**

يبين الجدول (٣) استقراريه المتغيرات المدروسة من خلال برنامج Eviews- ١٠ واجراء اختبار ديكي فولر الموسع من اجل بيان استقرارية المتغيرات المدروسة ،اذا تبين بعد اجراء الاختبار ان بعض المتغيرات كانت مستقرة عند المستوى (Level) وبوجود قاطع او قاطع واتجاه ، اي انها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار وهذه المتغيرات هي(M_1,IR,) عند مستوى ١%و٥%و١٠%. في حين بقيت المتغيرات (,MS,IN,ER,)فكانت مستقرة عند الفرق الاول (First-difference) واستقرت عند مستوى ١%و٥%.

٣.٢ تقدير معادلات العرض الكلي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

بعد اجراء الاستقرارية للمتغيرات المدروسة يتم تقدير العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات المستقلة الاخرى وقطاع التعدين .

- **اختبار نموذج ARDL**

جدول (٤)

نتائج نموذج ARDL لقطاع التعدين

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGMS(-1)	-0.089709	0.365539	-0.245415	0.8182
LOGMS(-2)	0.929109	0.338073	2.748248	0.0515
LOGMS(-3)	0.307951	0.205907	1.495584	0.2091
LOGER	-0.161984	0.048253	-3.357002	0.0284
LOGER(-1)	-0.184456	0.094034	-1.961588	0.1213
LOGER(-2)	0.111769	0.062993	1.774302	0.1507
LOGER(-3)	0.082626	0.065105	1.269125	0.2732
LOGIR	-0.452248	0.490290	-0.922411	0.4085
LOGIR(-1)	-0.002701	0.856600	-0.003154	0.9976
LOGIR(-2)	-0.845773	0.804189	-1.051709	0.3523
LOGIR(-3)	-0.672444	0.747562	-0.899517	0.4192
LOGM1	2.252755	0.565638	3.982682	0.0164
LOGM1(-1)	-3.472688	1.352455	-2.567692	0.0621
LOGM1(-2)	-2.340417	2.428768	-0.963623	0.3898
LOGM1(-3)	3.658410	2.192122	1.668890	0.1705
LOGIN	-0.209348	0.118212	-1.770943	0.1513
LOGIN(-1)	1.197323	0.425593	2.813306	0.0482
LOGIN(-2)	1.620444	0.842159	1.924155	0.1267
C	-7.256835	4.114768	-1.763607	0.1526
R-squared	0.998435		F-statistic	١٤١.٧٧٧٠

Adjusted R-squared	0.991393	Durbin-Watson stat	٢.٤٨٧٨٤٠

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج**Eviews.10**

يبين جدول (٤)نتائج اختبار ARDL لقطاع التعدين ، وان القدرة التفسيرية للنموذج R-squared هي (٩٩%)، Adjusted R-squared(99%) هذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ٩٩% من المتغير التابع مما يعني ضمنا ان النموج ذي قدرة تفسيرية عالية ،اما المتغيرات الاخرى التي يعكسها المتغير العشوائي فتفسر ما نسبه (١%) من تباين المتغير التابع . اما (F) المحتسبة بلغت (١٤١.٧٧٧٠) وهي معنوية عند (١%) ،اي ان الانموذج المقدر معنوي وعلية نرفض العدم (H0: b=0) ونقبل الفرضية البديلة(H1: b≠0) التي تقرر بوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة مما يؤكد حسن اختبار متغيرات النموذج.

- **اختبار الحدود :** يبين جدول ٥ نتائج ذلك الاختبار وكما ياتي :

جدول (٥)

اختبارالحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لقطاع التعدين

Test Stat.	Value	K
F- Stat	٤.٣٩٢٥٨٩	٤
Signi.	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج**Eviews.10**

يبين جدول (٥)الذي يوضح اختبار الحدود ان قيمة (F-statistics) كانت ٤.٣٩٢٥٨٩ وهي اكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة ٣.٢٩وايضا اكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة ٤.٣٧عند مستوى معنوية ١%، هذا يشير الى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

- **معادلة تصحيح الخطأ**

جدول (٦)

نتائج انموذج تصحيح الخطأ لقطاع التعدين

الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-Statistic	Prob
D(LOGMS(-1))	-1.237060	0.213802	-5.786008	0.0044
D(LOGMS(-2))	-0.307951	0.106838	-2.882412	0.0449
D(LOGER)	-0.161984	0.021945	-7.381451	0.0018
D(LOGER(-1))	-0.194395	0.030376	-6.399709	0.0031
D(LOGER(-2))	-0.082626	0.030938	-2.670679	0.0558
D(LOGIR)	-0.452248	0.189210	-2.390197	0.0752
D(LOGIR(-1))	1.518217	0.206969	7.335468	0.0018
D(LOGIR(-2))	0.672444	0.316190	2.126706	0.1006
D(LOGM1)	2.252755	0.227658	9.895345	0.0006
D(LOGM1(-1))	-1.317993	0.598125	-2.203543	0.0923
D(LOGM1(-2))	-3.658410	0.766518	-4.772764	0.0088
D(LOGIN)	-0.209348	0.058185	-3.597953	0.0228
D(LOGIN(-1))	-1.620444	0.314562	-5.151430	0.0067
CointEq(-1)	-0.147351	0.019135	-7.700646	0.0015
الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-Statistic	Prob
LOGER	1.031853	2.030463	0.508186	0.6381
LOGIR	13.390898	21.104139	0.634515	0.5602
LOGM1	-0.665487	3.516648	-0.189239	0.8591
LOGIN	-17.702043	30.984749	-0.571315	0.5984
C	49.248522	97.656650	0.504303	0.6406
Cointeq = LOGMS - (1.0319*LOGER + 13.3909*LOGIR -0.6655*LOGM1 -17.7020*LOGIN + 49.2485)				

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج**Eviews.10**

ان العلاقة قصيرة الاجل تمثل انموذج تصحيح الخطأ والذي يعبر عن المتغيرات الداخلة في النموذج بصيغة الفرق الاول مع اضافة تصحيح الخطأ بتباطؤ لمدة زمنية واحده (Coint Eq) كمتغير تفسيري ، يتبين لنا من خلال جدول (٦) معنوية المتغيرات المستقلة عند ٥%،١٠% وحسب عمود الاحتمال (Prob)،كما يبين العلاقة العكسية مع قطاع التعدين على المدى القصير باستثناء معدل الفائدة لسنوات سابقة وعرض النقد فانه يرتبط بعلاقة طردية،اما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فقد كانت قيمته سالبة ومعنوية اذا بلغت قيمة (٠.١٤٧٣٥١ -) وبمستوى معنوية (١%) ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (١٤ %-) اتجاه القيمة التوازنية طويلة

الاجل خلال السنة نفسها اي ان سرعة التكيف عالية نسبيا في الانموذج ومن ثم وجود علاقة توازنية طويلة.كما تبين عدم معنوية المتغيرات المستقلة وحسب عمود الاحتمال وبالتالي عدم تأثيرها على المتغير التابع في المدى الطويل. اما معلمة الحد الثابت فد بلغت (٤٩.٢٤٨٥٢٢) مليون دينار.

- **اختبار الاستقرارية :** يمكن توضيح اختبار الاستقرارية بالشكل الاتي :

شكل(٣)

اختبار الاستقرار الهيكلي لقطاع التعدين

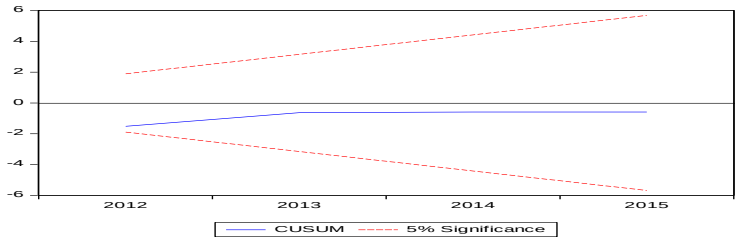

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج**Eviews.10**

يوضح الشكل (٣) اختبار Cusumsq ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود الثقة عند مستوى ٥% ، هذا يعني ان المتغيرات مستقرة عبر الزمن .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

١- ان ثبات سعر صرف الدينار الاسمي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ ادى الى استنزاف الاحتياطي النقدي الاجنبي للبنك المركزي . ومع محاولة السلطة النقدية المحافظة على سعر صرف ثابت ،فقد ادت تلك المحاولة الى ظهور السوق الموازية وظاهرة الدولرة .

٢- ان المساهمات النسبية لقطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي تتبع اسعار الصرف الرسمية وليس أسعار الصرف الموازية ،وكان هذا منطقي لان معظم النشاط الاقتصادي يتم داخل القطاع العام .

٣- توضح العلاقة طويلة الاجل لقطاع التعدين والمتغيرات المستقلة عدم معنوية المتغيرات المستقلة ،وبالتالي عدم تأثيرها على المتغير التابع في المدى الطويل والسبب في ذلك تخلف الإنتاج والإنتاجية وتعمق الاختلالات الهيكلية طويلة الاجل في الاقتصاد العراقي .

٤- اعتمادا على اختبار العلاقة طويلة الاجل ،تيبين عدم وجود تأثير لسعر الصرف على الامد الطويل في قطاع التعدين والسبب ان تأثير السياسة المالية اكبر من السياسة النقدية ،وان تأثير معدل الفائدة كان سلبيا في الاجل الطويل، اما عرض النقد ومعدل التضخم فكان ذو تأثير ايجابيا على القطاع اعلاه في الاجل الطويل.

ثانيا: التوصيات

١- معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، من خلال تفعيل دورالسياسات الاقتصادية الكلية لزيادة فاعلية الصرف والمتغيرات الاخرى في توجه النشاط الاقتصادي .

٢- عدم الاعتماد على مزاد العملة في الاجل الطويل واعتباره اليه تصحيحية في الاجل القصير والمتوسط في اقصى تقدير .

٣- تشديد الرقابة على الجهات المتعاملة في سوق الصرف ومحاولة اعتماد اسلوب الاعتمادات المستندية في تمويل المستوردات الخارجية لتجنب عملية تهريب العملة وغسيل الاموال.

٤- زيادة مرونة العرض الكلي للاقتصاد العراقي لضمان تأثير وفعالية الصرف في السوق الحقيقي وزيادة القدرة التنافسية له لمواجهة الطلب الكلي المتزايد.

٥- توسيع وزيادة فاعلية السوق المالية لضمان نقل التأثيرات النقدية من السوق النقدي الى السوق السلعي .

المصادر

- **الكتب**

١- ايمان عطية ناصف ،مبادئ الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨.

٢- توفيق عبد الرحيم يوسف، الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الاجنبية ،عمان ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،ط١، ٢٠١٠.

٣- د. سامي عفيفي حاتم ،الاقتصاد الدولي ،الدار المصرية اللبنانية،ط٤ ،١٩٩٥.

٤- طارق فاروق الحصري .الاقتصاد الدولي ،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،مصر ،ط١، ٢٠١٠.

٥- عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط١ ،٢٠١٢.

٦- لحو موسى بوخاري ،سياسة سعر الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ،بيروت ،مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع ،ط١ ،٢٠١٠.

- **المجلات والبحوث والرسائل**

١- وليد عيد عبد النبي، دراسة بعنوان مزاد العملة ودوره في استقرار سعر الصرف العراقي ، البنك المركزي العراقي .

٢- علي عبد الزهرة حسن و عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء(ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد ٩، العدد ٣٤، ٢٠١٣

٣- شيخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات ، الطبعة الاولى ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ .

4- -Birendra Bahadur Budha , Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working Paper, NRB/WP/12,2012

٥- شيماء رشيد محسن العايدي ،تقييم سعر الصرف في العراق للمدة ١٩٥١-٢٠٠٠، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد،٢٠٠٥

- BOOKS

1-Campbell R.McConnell, Stanley L.Brue ,Macroeconomics,, McGraw-Hill higher Education,6edition ,2005.

2-Delbert A. Snider "Introduction to International Economics" 4th Edition, U.S.A., 1967

ملحق (١) يبين القطاع التعدين و الناتج المحلي الاجمالي واسعار الصرف للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥

السنة	قطاع التعدين	GDP	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
1990	14851.2	55926.5	0.3108	4
1991	9590.85	42451.6	0.3108	10
1992	26134.44	115108.4	0.3108	21
1993	73069.36	321646.9	0.3108	74
1994	373025.13	1658325.8	0.3108	458
1995	1418926.32	6695482.9	0.3108	1674

1170	0.3108	6500924.6	1457094.99	1996
1471	0.3108	15093144	2432324.5	1997
1620	0.3108	17125847.5	3164396.32	1998
1975	0.3108	34464012.6	5153977.92	1999
1930	0.3108	50213699.9	6582085.92	2000
1929	0.3108	41314568.5	7334450.8	2001
1957	0.3108	41022927.4	29126278.2	2002
1936	1836	29585788.6	20372293	2003
1453	1453	53235358.7	30855992	2004
1472	1469	73533598.6	42529152	2005
1475	1467	95587954.8	53030897	2006
1267	1255	111455813.4	59274337	2007
1203	1193	157026062	87521201	2008
1182	1170	131275592.6	56563771	2009
1185	1170	162064565.5	73569919	2010
1196	1170	217327107.4	115999413	2011
1233	1166	254225490.7	127209000	2012
1232	1166	273587529.2	126750000	2013
1214	1166	266420384.5	122065400	2014
1247	1190	209491917.8	117380800	2015

المصدر

- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية، ٢٠٠٣ عدد خاص، ونشرات متفرقة.
- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية.
- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية للسنوات ٢٠٠٤,٢٠٠٥,٢٠٠٦,٢٠٠٧.٢٠٠٨,٢٠٠٩,٢٠١٠,٢٠١١,٢٠١٢,٢٠١٣,٢٠١٤,٢٠١٥